

نظريات التنمية

الاقتصادية

الفقرة الأولى: التنمية وقضية توزيع الاستثمارات

الفقرة الثانية: نظرية التنمية المتوازنة

الفقرة الثالثة: نظرية التنمية غير المتوازنة

الفقرة الرابعة: نظرية التنمية القطبية

المقدمة:

لا يمكن أن تتم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عشوائي بل لابد من أن تستند إلى استراتيجية معينة مبنية على أساس نظرية معينة كي يمكن بالمحصلة استغلال رؤوس الأموال الموظفة فيها بالشكل الأمثل .

إن الظروف التي عالجتها النظريات القديمة تختلف كلياً عن الظروف الحالية التي تعالجها النظريات الحديثة، فالنظريات القديمة كانت تتدخل في مواضع عديدة من أجل تسريع النمو أو إحداث التنمية.

إلا إنه بعد سنوات، فإن اقتصاديين عديدين بدؤوا يؤمنون بأن عدم كفاية الإدخار هي العقبة الأساسية في وجه التنمية وعزوا عدم الكفاية تلك في الدول المختلفة إلى ظواهر انتشار الاستهلاك الكمالي والاكتناز وبالتالي إلى وجود استثمارات غير موجهة في الاتجاه الصحيح، وبدأنا منذ ذلك الحين ندرك أن مشكلة التنمية في الدول المتخلفة ليست في انخفاض حجم رأس المال ولا في عدم وجود الإنسان الكفاء أو المعرفة الفنية و الإدارية اللازمة، وإنما في كيفية توزيع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية وفي التسلسل الزمني المطلوب لهذا التوزيع، لذلك فإن النظريات التي تخص كيفية توزيع الاستثمارات والتسلسل الزمني لهذا التوزيع هي حصراً التي تهمنا وتتحصر في النظريات الثلاث التالية : نظرية التنمية المتوازنة ونظرية التنمية غير المتوازنة ونظرية التنمية القطبية .

الفقرة الأولى: التنمية وقضية توزيع الاستثمارات

منذ عام ١٩٥٢ أصبح الاعتراف في أهمية توزيع الاستثمارات من أجل تسريع النمو وإحداث التنمية لا جدال حوله، والتساؤل الحقيقي في هذا المجال هو حول السبب الذي جعل الحديث عن أهمية توزيع الاستثمارات يتأخر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الفكر الاقتصادي حيث ظهرت بوادره عام ١٩٤٣ في دراسة ل روزانشتاين - رودان، وازداد الاهتمام به في الثلاثين سنة الاخيرة، حتى أصبح شكل توزيع الاستثمارات المحدد الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

قبل هذه التاريخ، وربما حتى يومنا هذا يعتقد بعض الاقتصاديين أن حجم رأس المال يلعب دوراً حاسماً في ديناميكية العملية التنموية، ولا جدال في ذلك لأن تراكم المال وبالتالي حجمه هو هدف أساسي للعملية التنموية ولكن يبقى أن آلية الوصول إلى هذا التراكم لا تتحقق وتؤدي ثمارها إلا في ظل توزيع معين للاستثمارات.

والاستثمار بالتعريف هو العملية التي تحدث بواسطة الانسان من أجل خلق رأس المال أو أي بضائع دائمة يمكن أن تشبع حاجات مختلفة، هذا ويقال عن استثمار ما أنه استثمار منتج إذا كانت قيمة الحاجات المشبعة والبضائع المنتجة منه تفوق قيمته، وفي الحالة المعاكسة يقال إنه استثمار غير منتج.

في الاقتصاديات المتقدمة تكون قرارات الاستثمار مترابطة مع قرارات الادخار، ويكون الدخل الفردي محدداً أساسياً في عرض الادخار، بينما في الاقتصاديات المتخلفة فإن قرارات الاستثمار و الادخار تكون مستقلة عن بعضها.

بالتأكيد لا يوجد نظرية كاملة للاستثمار خاصة بالدول المتخلفة وإن كان جميع الاقتصاديين يعترفون أن الاستثمارات تقسم إلى نوعين :

- استثمارات محرضة: أي التي تنشأ من النمو الجديد للطلب، أو من استغلال عوامل أخرى مساعدة لها.
- استثمارات مستقلة: أي التي تكون متأثرة بعوامل أخرى خارجية مثل الاكتشافات الجديدة والمساعدات الخارجية .

الفقرة الثانية: نظرية التنمية المتوازنة

بالرغم من بعض الاختلافات البسيطة في الطرح فإنه يمكن أن نعد كلا من روزانشتاين - رودان ونوركس و آرثر لويس وسيتوفسكي ممثلين أساسين لنظرية التنمية المتوازنة .

إن نظرية التنمية المتوازنة تقوم على فكرة جوهرية هي أنه من أجل توليد التطور يجب أن تتوزع الاستثمارات في نفس اللحظة على جميع القطاعات الاقتصادية.

❖ روزانشتاين - رودان:

١- الاستثمار يجب أن يزداد بنفس النسبة في جميع القطاعات الاقتصادية: الزراعة

والصناعة والخدمات وقطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الانتاجية... الخ،.

٢- ظواهر التكامل تجعل جميع القطاعات مناسبة للاستثمار. أي أن مختلف القطاعات في

الاقتصاديات المتخلفة يجب أن تتقدم معاً من أجل تجنب مشاكل التصريف.

٣- توازن العرض يأتي من توازن الطلب، لأنه لا يوجد طلب على إنتاج ما إذا لم يحدث

نمو في إنتاج القطاعات الأخرى.

❖ نوركس

فقد طور هذه الأطروحة إلى " النمو المتوازن تبعاً للطلب"، وهذا يعني أن توزيع الاستثمارات بين القطاعات يجب أن يكون تبعاً للطلب على منتجات كل قطاع بحيث يمتص ارتفاع الدخول العرض الاجمالي من السلع، أي أن الاستثمار لا يتوزع بالضرورة على جميع القطاعات ولكن على عدد كبير من القطاعات، أو على جبهة عريضة من القطاعات.

أولاً مبررات نظرية التنمية المتوازنة

يمكن تلخيص المبررات التي قدمها ممثلو التنمية المتوازنة لدعم نظريتهم:

- التوازن عن طريق الطلب:

الفكرة الأساسية ، كما رأينا هي في توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع بحيث يخلق الإنتاج نفسه الطلب اللازم لتصريفه، إنه من المؤكد في نظر الاقتصاديين المؤيدين لنظرية التنمية

المتوازنة أن استمرارية الاستثمار غير ممكنة إلا إذا تحقق إنتاج في كل مكان، أي أن ضعف الطلب هو المسؤول عن الحلقة المفرغة التي تعاني منها الدول المتخلفة.

- التوازن عن طريق العرض :

هناك توازن يجب أن يحدث ليس بسبب توازن الطلب وإنما أيضا بسبب ضرورة توازن العرض، وفي هذا الصدد تقدم نظرية التنمية المتوازنة البراهين التالية:

- إن مختلف القطاعات الوطنية مرتبطة مع بعضها ليس فقط في الطلب النهائي ولكن أيضاً في الطلب الوسيط للمدخلات الذي يدخل في مختلف المنتجات، أي أن هناك مدخلات في مختلف القطاعات الاقتصادية تتطلب نمو عدد كبير من القطاعات لتأمينها كي لا يقع الاقتصاد في اختناقات التمويل.
- جميع القطاعات الاقتصادية تستطيع توليد وفورات خارجية ولذلك يجب توزيع الموارد على عدد كبير من القطاعات من أجل تنظيم هذه الفورات الخارجية.

ثانياً: نقد نظرية التنمية المتوازنة

أولاً: هذه النظرية لا يمكن أن توصل إلى التطور، لأن المقصود في التطور في الاقتصاديات المتخلفة هو انتقال هذه الاقتصاديات من نمط إنتاجي إلى آخر أكثر تطوراً وهذا غير ممكن في نظرية التنمية المتوازنة والتي تسعى إلى تطوير الإنتاج نفسه والطلب نفسه .

ثانياً: خطأ هذه النظرية عند التأكيد على ترابط وتكامل القطاعات الاقتصادية في الدول المتخلفة كونها متجاهلة حقائق كثيرة أهمها ازدواجية وعدم ترابط هذه الاقتصاديات في كثير من الأحيان .

ثالثاً: هذه النظرية تفترض وجود كفاءات متعددة في الدول المتخلفة قادرة على انجاز عملية التصنيع الشامل، فيما الحقيقة هي أن الاقتصاديات المتخلفة لا تملك مثل هذه الامكانيات حتى في حال وجود مساعدة خارجية محدودة، وإن كانت تملك مثل هذه الامكانيات فإنها لا

تستطيع استغلالها أو بمعنى آخر إذا كانت دولة متخلفة قادرة على تطبيق نظرية التنمية فأنها ليست دولة متخلفة.

رابعاً: تأثرت هذه النظرية بالتحليل الكنزي والقائل في ضرورة معالجة أزمة البطالة والكساد عن طريق تدخل الدولة في إقامة عدد كبير من المنشآت.

خامساً: تجارب الدول المتطورة أثبتت وتثبت أن كثيراً من الصناعات اعتمدت بشكل أساسي على الأسواق الخارجية ولم تعتمد على توازن الطلب أو توازن العرض.

سادساً: إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة يؤدي إلى تقليل الأرباح التي يمكن الحصول عليها مما نسميه فورات الحجم وهي الوفورات التي تأتي من انخفاض تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة حجم الإنتاج أو استخدام التقدم التقني أو الإداري.

الفقرة الثالثة: نظرية التنمية غير المتوازنة

فرانسو بيرو هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن هذه النظرية وذلك حين رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، لكن هيرشمان هو الذي أعطى لهذه النظرية البعد الذي عرفته بعد ذلك، حيث نصح الدول المتخلفة نتيجة عدم قدرتها على استغلال الموارد المتاحة عندها إلى نهج سياسة البدء في بعض القطاعات وتأجيل بعضها الآخر.

أولاً: أسس نظرية التنمية غير المتوازنة

- ظواهر التكامل

التطور المتعاقب أو المتتالي ، البعيد عن التوازن ، يمثل في رأي هيرشمان النموذج المثالي للتطور: كل تقدم في مسار معين يحرض بواسطة اختلال في التوازن، ويولد بدوره اختلالاً جديداً في التوازن الذي يؤدي إلى تقدم آخر جديد، إذ أن توسع صناعة مثلاً ولتكن A سوف يولد فورات خارجية منها تستطيع الصناعة B وكذلك C-D الاستفادة منها، وتولد الصناعة A داخلها ما نسميه بالفورات الداخلية أو فورات الحجم عند وصول الإنتاج فيها إلى الحجم الأمثل.

هناك إذن صناعة تستفيد دائماً من الفورات الخارجية التي تشكل نتيجة تطور داخلي (توسع) في صناعة أخرى، وتخلق في نفس الوقت وفورات خارجية جديدة جديدة بأن تكون مستغلة من قبل مستحدثين آخرين في صناعات أخرى، ومما لاشك فيه أن هذا الكلام لا يختلف عما رأته نظرية التنمية المتوازنة.

- الاستثمار المحرض

فعل الترابط والتبعية يقودنا إلى مفهوم الاستثمار المحرض، أي أن هناك أنواعاً من الاستثمار تحرض استثمارات أخرى أكثر من أنواع ثنائية، فمثلاً إن زيادة الطلب على العصير الطبيعي لا يزيد فقط من إنتاج العصير وإنما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة في إنتاج الزجاجات الفارة للعصير، وزيادة زراعة الحمضيات والفواكه، وسلسلة من الاستثمارات الأخرى المختلفة اللازمة لصناعة العصير الطبيعي. بمعنى آخر هناك استثمار محرض أو مولد بواسطة آثار الترابط والتبعية الموجود في

الاستثمار الأول، وهذه السلسلة من التحريصات وحدها في رأي هيرشمان القادرة على المساهمة في
تبديل حقيقي للاقتصاد المتخلف.

ثانياً: محاولة نقد نظرية التنمية غير المتوازنة

أولاً: إن تأكيد هذه النظرية على وجود استثمارات محروضة أو مستجرة أو مدفوع إليها بواسطة
استثمارات أولى تنفيه حقيقة لجوء الدول المتخلفة إلى العالم الخارجي من أجل سد حاجتها من
منتجات استثمارات ثانية.

ثانياً: تفترض هذه النظرية التي اقترحها هيرشمان المبادرة الفردية لأحداث الاختلال ثم تصحيح هذا
الاختلال، أي تفترض وجود المنتجين وإمكاناتهم في استغلال استثمارات البنية الأساسية حيناً أو
ممارسة ضغط سياسي واجتماعي من قبلهم على الدولة في حال عدم كفاية استثمارات البنية
الأساسية حيناً آخر، وهذا المسلك غير ممكن في ظل التخطيط القومي الشامل، لأن الاستثمار يتم
وفق خطة معينة ولا مكان لقرارات استثمارية يحض على اتخاذها استثمار في مجال آخر .

الفقرة الرابعة: نظرية التنمية القطبية

تشكل هذه النظرية، المسماة بنظرية التنمية القطبية، العمق المنطقي لنظرية التنمية غير المتوازنة، أي أن الالتزام بهذه النظرية يستلزم قبل كل شيء الالتزام بنظرية التنمية غير المتوازنة، ويعود هذا الترابط بين النظرتين لأن الإقرار بوجود الاستثمارات المحرصة والمشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عن كيفية توطين وتجميع تلك الاستثمارات، كما سيقود إلى البحث عن كيفية رؤية تطورها في الزمن و آثارها على البيئة العامة المحيطة بها، وعلى هذا الأساس تشكل نظرية التنمية القطبية جهداً باتجاه ترتيب وتنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو ومنذ الخمسينات، هو أول من حدد المفهوم العام لأقطاب التنمية، ملتزماً في ذلك بنظرية التنمية غير المتوازنة وباحثاً في نفس الوقت عن طريقة لتحقيق الاندماج بين القطاعات الاقتصادية عن طريق تجميع الصناعات في منطقة جغرافية واحدة .

أولاً: مفهوم أقطاب التنمية

قطب التنمية بالتعريف: هو كل وحدة اقتصادية قائمة بسيطة أو مركبة يمكن أن تشكل تجمعاً (قطب) يتميز بوجود سلطة تصدر القرارات اللازمة ومجال يخدم التجمع. ويولد هذا التجمع قوى تحريض على الأشياء وعلى الإنسان، كما يخضع بدوره لتأثير تحريض من التجمعات الأخرى، وتعدد الآثار التحريضية للقطب فتشمل دوره في تأهيل اليد العاملة وفي تطوير المواصلات وفي إقامة الاستثمارات الجماعية الاجتماعية وفي تنشيط النشاط التجاري والسياحي وفي دعم الوحدات الاقتصادية الأخرى .

أما مجال القطب فهو بالتعريف : منطقة الفعالية والتأثير والتأثر، وهي منطقة متجانسة تكمل أجزاؤها المختلفة بعضها البعض، وعلى الأخص تجانسها مع المركز (القطب المهيمن) وذلك لأن منطقة القطب تتبادل مع القطب أكثر بكثير مما تتبادل مع المناطق المجاورة الأخرى .

نقطة الانطلاق إذن هي الوحدات الاقتصادية القائمة، والتي هي بالتعريف وحدات إنتاج قادرة على ممارسة تأثير على وحدات اقتصادية أخرى مؤدية إلى توسع تلك الأخيرة، ويمكن للوحدة القائمة أن تكون بسيطة أي مجرد شركة أو مصنع أو معقدة على شكل صناعة أو منطقة جغرافية قائمة.

ثانياً: فوائد ومهام أقطاب التنمية

نتيجة للخصائص السابقة في أقطاب التنمية فإن لها فوائد ومهام و أهمها:

- ١ - نتيجة تجمع البنية الأساسية ووجودها في خدمة القطاعات الاقتصادية سوف يكون لها تكاليف نسبياً قليلة، كما سوف يمكن تقليل الهدر والاستغلال الكامل لها.
- ٢ - نتيجة وجود الصناعات والفعاليات بجانب بعضها يمكن تقليل تكاليف نقل مستلزمات الإنتاج من نشاط إلى آخر.
- ٣ - يمكن تأمين لليد العاملة المجمعة في مكان واحد وتسهيل تأهيلها وتدريبها.
- ٤ - يمكن تأمين الأسواق اللازمة للمواد المنتجة عن طريق زيادة انتاجية العمل، بالتالي زيادة دخول العاملين وزيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية.

ثالثاً: شروط إقامة أقطاب التنمية

- ١ - توفر الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرصة، وكذلك توفر الثروات الطبيعية واليد العاملة الملائمة، وتعد المناطق المناسبة هي تلك القريبة من السدود الهيدروكهربائية والحقول النفطية و أماكن تحويل المواد الأولية.
- ٢ - امكانية الوصول إلى حجم أمثل من الإنتاج من أجل اتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى فورات الحجم .
- ٣ - الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة أي ضرورة اختيار الأنشطة أو القطاعات أو الوحدات الانتاجية التي تستطيع أن تمارس تأثيراً محرصاً على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات و الوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو المستهلكة لمنتجات هذه الوحدات.
- ٤ - وجود بنى فوقية جديدة قادرة على استغلال الهياكل الأساسية والانتاجية في منطقة القطب مثل: الأنظمة والقوانين المناسبة ، الهياكل الإدارية.